الأمم المتحدة

A/HRC/26/46

الجمعية العامة

Distr.: General
15 May 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤ (جنيف، ١-٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤)*

الرئيسة - المقررة: مونيكا روكي (الأرجنتين)

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات وتوصيات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٤، عُقد المحفل في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وركز على حقوق كبار السن، بما في ذلك الممارسات الفضلى في هذا الصدد.

* يُعمم المرفق الثاني باللغات التي قُدِّم بها فقط.

(A) GE.14-02974 100614 100614

1402974

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	افتتاح المحفل الاجتماعي	٤-٨	٣
ثالثاً –	موجز المداولات	٩-٦٦	٥
	ألف– حقوق الإنسان لكبار السن: التحديات والفرص والثغرات والآفاق	٩-١٤	٥
	باء – التحيز ضد المسنين والتمييز بسبب السن	١٥-١٩	٧
	جيم– كبار السن والحق في الصحة	٢٠-٢٤	٩
	دال – كبار السن والحق في الضمان الاجتماعي والحق في العمل	٢٥-٣٠	١٠
	هاء – العنف والإهمال والإساءة الموجهة لكبار السن	٣١-٣٥	١٢
	واو – كبار السن، الاستقلال وحياة الاعتماد على النفس	٣٦-٤٠	١٤
	زاي– الرعاية الطويلة الأجل	٤١-٤٦	١٥
	حاء– التجارب والفرص من أجل التعاون الثنائي في مجال حقوق كبار السن	٤٧-٥٢	١٨
	طاء – التجارب والفرص من أجل التعاون الإقليمي	٥٣-٥٧	٢٠
	ياء – المنظومة العالمية لحقوق الإنسان: فرص جديدة للمشاركة	٥٨-٦٣	٢١
	كاف– الملاحظات الختامية المقدمة من المشاركين	٦٤-٦٦	٢٤
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٧٨	٢٤
	ألف– الاستنتاجات	٦٨-٧٣	٢٤
	باء – التوصيات	٧٤-٧٨	٢٥

المرفقات

الأول –	جدول الأعمال المؤقت	٢٧
الثاني –	List of participants	٢٨

أولاً- مقدمة

١- احتفظ مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٦ بالمحفل الاجتماعي بوصفه منبراً للحوار فيما بين ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما فيه القواعد الشعبية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن المسائل المتصلة بتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة[١].

٢- ووفقاً لقرار المجلس ٢٥/٢٤، عُقد المحفل الاجتماعي في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ونظر في "حقوق كبار السن، بما في ذلك الممارسات الفضلى في هذا الصدد". وعين رئيس المجلس مونيكا روكي، مديرة شؤون السياسات الوطنية المتعلقة بكبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية بالأرجنتين، رئيسة - مقررة للمحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤.

٣- وقد أُعد برنامج عمل[٢] المحفل الاجتماعي بتوجيهات من المقررة - الرئيسة، وبإسهام الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. واسترشدت المناقشات بتقارير تضمنت معلومات أساسية، أتاحتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٢٥/٢٤[٣]. ويتضمن هذا التقرير موجزاً بمداولات المحفل واستنتاجاته وتوصياته.

ثانياً- افتتاح المحفل الاجتماعي

٤- أشارت الرئيسة - المقررة في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن الإنسانية تواجه تحديات غير مسبوقة، حيث تنتج عن شيخوخة السكان تحديات وفرص جديدة في آن معاً[٤]. ودعت إلى اتخاذ إجراءات لحماية كبار السن من الفقر، والتهميش، والتمييز، وعدم ملاءمة الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، والقولبة النمطية السلبية، والإساءة، وسوء المعاملة، وغيرها من التهديدات التي تمس رفاههم واستقلالهم. ومع ملاحظة أن اتجاهات شيخوخة السكان ستستمر في التسارع، أوصت باتخاذ إجراءات فورية لاحترام حقوق كبار السن وحمايتهم والوفاء بها. ونوهت هنا بتعيين مجلس حقوق الإنسان لخبير مستقل معني بتمتع كبار

---

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن المحفل الاجتماعي، انظر: www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx.

(٢) متاح على: www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2014.aspx.

(٣) A/66/173، وA/HRC/24/25، وE/2012/51، وA/AC.278/2013/CRP.1.

(٤) ترد النسخة الكاملة من البيانات والعروض التي أُتيحت للأمانة على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان على www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2014.aspx.

السن بجميع حقوق الإنسان، مبدية موافقتها على ذلك، ودعت في الوقت نفسه إلى زيادة الإجراءات الرامية إلى إعداد وتنفيذ معاهدة ملزمة بشأن حقوق كبار السن.

٥- وأدلت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بملاحظات افتتاحية. ولاحظت أن التحول السكاني الجاري حالياً في جميع أنحاء العالم سيسفر عن تجاوز عدد كبار السكان لعدد الأطفال بحلول عام ٢٠٥٠. وكثيراً ما يتعرض كبار السن للإساءة، والتمييز، والإهمال، والاستبعاد، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت المفوضة السامية إلى غياب حظر صريح للتمييز بسبب السن وغيره من أشكال حماية كبار السن في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فدعت إلى وضع معايير واضحة ومتماسكة بشأن ما لهم من حقوق الإنسان من خلال صياغة صك مخصص لذلك. وشجعت المشاركين على المشاركة بنشاط في حوار بشأن هذه المسألة، ودعم الأعمال المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، والخبير المستقل الجديد المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان (الخبير المستقل)، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن (الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بحقوق الإنسان لكبار السن (الفريق العامل)).

٦- وأشاد بودلير ندونغ - إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، بالمحفل الاجتماعي بوصفه هيئة فرعية تابعة للمجلس تعمل كفريق للتفكير وتتيح حواراً تفاعلياً بشأن مسائل معقدة وبازغة تؤثر في التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وذكر أن التصدي للآثار المترتبة على شيخوخة السكان لا يزال في بدايته. وشدد السيد إيلا على ضرورة إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية التي تعترض إعمال حقوق كبار السن، ونوه بما تبذله الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من جهود لمعالجة هذا الموضوع بأن قامت الجمعية العامة بإنشاء الفريق العامل، وقام المجلس باستحداث الخبير المستقل. وأعرب عن أمله في أن تصدر عن المحفل توصيات بإجراءات، وأن يوفر المحفل منبراً لتبادل الآراء بشأن التحديات والفرص وأفضل الممارسات المتعلقة بإعمال حقوق كبار السن.

٧- وفي أثناء الجزء المخصص للإدلاء بالبيانات العامة، أخذ الكلمة ممثلون عن كل من المنظمة الدولية لكبار السن، ومنظمة Coordinación Regional de Organismos de la Sociedad Civil de América Latina y el Caribe sobre Envejecimiento y Vejez (CORV)، والمنظمة الدولية للأقليات المصابة بالتوحد، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتحالف العالمي لحقوق كبار السن، وجنوب أفريقيا، والشبكة الأوروبية لكبيرات السن، والأرجنتين، والتحالف العالمي للمراكز الدولية المعنية بطول العمر، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، وسلوفينيا، ومجلس أوروبا، ورابطة المحامين الدوليين (International-Lawyers.Org)، وإكوادور، وفنزويلا، والبرازيل، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان (الرابطة المغربية)، ولجنة الصليب الأحمر في صربيا. وأكد المتكلمون التحديات المتزايدة التي تطرحها شيخوخة السكان، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات

فورية لاحترام حقوق كبار السن وحمايتها والوفاء بها. ورحبوا بإنشاء الولاية الجديدة، وأعربوا عن تأييدهم لصياغة صك دولي مخصص لحقوق كبار السن. وأوصى المشاركون بمواصلة البحوث ورصد حالة كبار السن بطرق منها جمع البيانات المصنفة، وتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وشددوا على ضرورة التشجيع على مشاركة كبار السن في المجتمع، وحظر التمييز بسبب السن، وأعربوا عن قلقهم البالغ من التمييز المتعدد.

٨- وعرض عدة متكلمين أمثلة على أفضل الممارسات. على سبيل المثال، من مجموعات الدول الإقليمية ما اعتمد صكوكاً لحماية حقوق كبار السن وحظر التمييز بسبب السن، ومنها ما هو بصدد مناقشة هذا الموضوع. وصاغت بعض الدول تشريعات وطنية مماثلة، وصاغت مخططات عالمية لتوفير الحماية الاجتماعية لكبار السن. وأيد المتكلمون مشاركة كبار السن بوصفهم أعضاء يعتمدون على أنفسهم ولهم قيمتهم في المجتمع، لا بوصفهم مجرد مستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية. ونادوا بتبادل مثمر للأفكار من شأنه أن يؤدي إلى توصيات ملموسة وعملية المنحى لكي تنظر فيها الدول ومجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- حقوق الإنسان لكبار السن: التحديات والفرص والثغرات والآفاق

٩- ذكر كريغ موخيبر، رئيس فرع قضايا التنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في مفوضية حقوق الإنسان، أن الثغرات المعيارية المتعلقة بحقوق كبار السن أدت إلى ثغرات في تنفيذ تلك الحقوق. وأشار إلى أن القوانين والسياسات القائمة على المستويات كافة لا تتناول دواعي القلق المتعددة المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بكبار السن، بما في ذلك التمييز بسبب السن، فدعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتلك الثغرات المعيارية ومنع استمرار الانتهاكات المرتكبة لحقوق كبار السن. وفي سياق شيخوخة السكان، والأزمة الاقتصادية، وتغير القيم المجتمعية، لا بد من التصدي للطابع المتجزئ وغير المنهجي الذي تتسم به الإشارات الحالية المحدودة إلى حقوق الإنسان لكبار السن (مثل اتفاقية العمال المهاجرين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، عن طريق وضع صك دولي عالمي ملزم بشأن حقوق كبار السن. وينبغي لمثل هذه المعاهدة أن تتيح التخطيط القانوني، وتشجع المساواة أمام القانون، وتحظر إساءة معاملة المسنين، وتيسر مشاركة كبار السن في المجتمع وتشجع احترامهم، وتُتخذ أداة للمساءلة والرصد وجمع البيانات والإبلاغ.

١٠- وذكرت ليلى أليناك، نائبة مديرة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف، أن شيخوخة السكان واقع حديث يعكس نجاحات التنمية، ويطرح تحديات فريدة، ولا سيما

بالنسبة لكبيرات السن اللاتي فاق عددهن كبار السن من الرجال وكثيراً ما يواجهن مشقة أشد. وقالت إن شيخوخة السكان، وبخاصة في البلدان النامية، تتطلب إجراءات فورية، ويجب ألا تُهمل حقوق كبار السن في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستستلزم هذه الإجراءات العمل مع الحكومات، ودعم البحوث وجمع البيانات، واتخاذ تدابير تهدف إلى حماية حقوق كبار السن. واقترحت السيدة أليناك أن تركز هذه الجهود على ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) ضمان الدخل، والتدريب، والعمل للجميع، (ب) والمشاركة الواسعة من الجميع، بمن فيهم المسنون، (ج) والتدابير الإيجابية والصكوك الرامية إلى مواجهة الشيخوخة. فبإمكان كبار السن أن ينعموا بالسعادة والكرامة في عالم أكثر عدالة.

١١- وأفادت إيزابيل أورتيس، مديرة إدارة الأمن الاجتماعي بمنظمة العمل الدولية، بأن الأزمة المالية العالمية أثرت تأثيراً سلبياً كبيراً على حقوق كبار السن، بطرق منها إحداث تغيرات في الأوضاع الوظيفية والدخل، وإجراء إصلاحات للمعاشات التقاعدية، وانخفاض التحويلات المالية، وزيادة تكاليف السلع الأساسية الضرورية، وانخفاض فرص الوصول إلى الائتمانات، وفقدان المدخرات، وزيادة الإنفاق الحكومي. ويفاقم من حدة هذا الوضع أن نحو ٥٠ في المائة من السكان في العالم يحصلون على معاشات تقاعدية. وتبلغ هذه التغطية أدنى مستوياتها في أفريقيا والشرق الأوسط. وتتعرض المصادر الرئيسية لدخل كبار السن من العمل والمعاشات التقاعدية للتهديد. إذ يجري تقليص النفقات العامة في ١٣١ بلداً بأساليب كثيراً ما يكون لها تأثير بالغ على كبار السن. ومن الأمثلة البليغة على ذلك، إصلاحات المعاشات التقاعدية الجارية حالياً في ٨٦ بلداً. وتمس الأزمة الاجتماعية والاقتصادية أفراداً، وبخاصة من كبار السن، يدفعون تكلفة إنقاذ القطاع المالي. ودعت السيدة أورتيس إلى عكس اتجاه هذا المسار على الفور بتنفيذ توصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. ويقوم عدد كبير من البلدان النامية بتوسيع نظم المعاشات التقاعدية على الرغم من وجود تحديات هائلة. واقترحت السيدة أورتيس اعتماد هدف لما بعد عام ٢٠١٥ يستند إلى عدد الأشخاص الذين يبلغون سن التقاعد والذين يتقاضون معاشاً تقاعدياً مناسباً.

١٢- وفي خطاب مصور بالفيديو، ذكر ديرك جاسبرز، مدير المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في عدة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية نحو إعمال حقوق كبار السن. وقال إن التنمية والنمو والرفاه أمور تستلزم الإدماج الصريح لكبار السن، وأشار إلى ما أُحرز مؤخراً من تقدم داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن أعمال منظمة الدول الأمريكية الرامية إلى وضع مشروع لاتفاقية بين البلدان الأمريكية بشأن حقوق كبار السن وزيادة إبراز قضايا كبار السن بوجه أعم تشكل تطورات إيجابية، فقد ندد السيد جاسبرز باستمرار المصاعب التي يواجهها المجتمع الدولي في الانتقال من الكلمات إلى الأفعال من أجل حماية حقوق كبار السن. ودعا إلى اعتماد معاهدة دولية بشأن حقوق كبار السن.

١٣- وفي أثناء الحوار التفاعلي، دعا ممثلون عن منظمة حقوق الرعاية، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، ومؤسسة Grupo Interinstitucional sobre Envejecimiento y Derechos، والأرجنتين، ورابطة المحامين الدوليين إلى إزالة الثغرات الموجودة في إطار حماية حقوق الإنسان لكبار السن، وتقديم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية إلى كبار السن في أوساط المهاجرين والأقليات، واعتماد حد أدنى للحماية الاجتماعية، وصياغة معاهدة بشأن حقوق كبار السن وتنفيذها. وأكد المشاركون أنه يمكن تطبيق التدابير الرامية إلى تنفيذ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في جميع الدول، وينبغي عدم رفضها لأسباب اقتصادية. وأشاروا إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الليبرالية الجديدة ونظم المعاشات التقاعدية، والتمييز في أماكن العمل، والآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية.

١٤- وقالت السيدة أورتيس في ملاحظاتها الختامية إنه لا ينبغي اعتبار كبار السن عبئاً، وإن المعاشات التقاعدية تشكل حقاً لا تكلفة. ودعت إلى الانتباه إلى حالات انعدام المساواة المتزايدة وديون الضمان الاجتماعي، ملاحِظة أن واضعي السياسات ملتزمون بإيجاد بدائل قابلة للتنفيذ للنظم التي أصابها الخلل، وبوضع الإنسان في بؤرة التنمية. وقارنت السيدة أليناك حركة حقوق كبار السن بالحملة العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مشيرةً إلى أن بإمكان كبار السن أن يحدثوا التغيير بالوقوف معاً من أجل إقرار حقوقهم. وأكد السيد موخيبر أهمية القضاء على التمييز بسبب السن في قرارات التوظيف. وذكر أن الحواجز التي تعترض اعتماد اتفاقية لحقوق كبار السن يمكن التغلب عليها، بل وينبغي ذلك، ودعا إلى إعادة توزيع الموارد الموجودة من أجل إعمال حقوق الإنسان لكبار السن.

باء- التحيز ضد المسنين والتمييز بسبب السن

١٥- ذكرت بريدجيت سليب، كبيرة مستشاري سياسات الحقوق في المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، أن التمييز ضد كبار السن يحدث في جميع مجالات الحياة، وأنه سائد في جميع أنحاء العالم، وأنه يتخذ أشكالاً عديدة. ويمكن أن تقترن به أشكال أخرى من التمييز بسبب نوع الجنس أو أي وضع آخر. على سبيل المثال، قد تُحرم المسنات من الحصول على خدمات الصحة الجنسية الإنجابية أو العمل بسبب عمرهن أو مظهرهن. وسلطت السيدة سليب الضوء على ضرورة فرض حظر صريح للتمييز بسبب السن، مشيرةً إلى عدم وجود مثل هذا الحظر في معاهدات حقوق الإنسان باستثناء وجوده في اتفاقية حقوق العمال المهاجرين. ومن شأن سد هذه الثغرة أن يكفل قيام الدولة بالمعالجة المناسبة للتمييز بسبب السن الذي لا تتصدى له الدول إلا قليلاً، في أثناء الجولة الأولى للاستعراضات الدورية الشاملة، أو خلال استعراضات هيئات المعاهدات للتقارير الدورية. ويمكن لمعاهدة جديدة تشمل كبار السن على وجه التحديد أن تصحح هذا الخطأ.

١٦- وناقش ديفيد أوبوت، رئيس رابطة الاتصال بالمسنين في أوغندا، حالة كبار السن في أوغندا. فالشباب يغادرون المناطق الريفية للبحث عن عمل في المناطق الحضرية، تاركين من وراءهم أفراد أسرهم المسنين. كما أن وباء فيروس نقص المناعة البشري متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قتل آلاف المواطنين، واضعاً عبئاً إضافياً على كبار السن الذين يتولون عادة رعاية أبناء الوالدين المتوفين أو المرضى. وعلى الرغم من أن أوغندا تعمل على تحسين مستوى حماية كبار السن، فيظل تنفيذ القوانين القائمة وإنفاذها منعدمين. وبالتالي، يتعرض كبار السن لانتهاكات خطيرة لحقوقهم، منها الاغتصاب، وفقدان الممتلكات (وبخاصة الأراضي)، والعنف البدني، وانعدام الحصول على الرعاية الصحية. وتتفاقم هذه المشاكل بصراعات مثل الصراع في شمال أوغندا. كما أن الحماية غير الملائمة لحقوق الإنسان، وعدم كفاية الموارد المالية، وانعدام مشاركة كبار السن في التخطيط الإنمائي أمور تؤثر على المسنين. ودعا السيد أوبوت إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن كبار السن، وتحسين التشريعات والسياسات على الصعيد الوطني، وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي، ورصد الامتثال، وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتحسين الوصول إلى العدالة.

١٧- وذكر خورخي بلانو، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة CORV، أن التمييز بسبب السن هو آخر شكل من أشكال التمييز يقبله المجتمع. وعرّف هذا التمييز بأنه عملية القولبة النمطية الممنهجة للناس بسبب كبر سنهم. وتتضمن المفاهيم المغلوطة المشتركة المتعلقة بكبار السن المعتقدات التي تفيد بأنهم مصابون بعاهات ذهنية، ومرضى، وغير منتجين، وحصورون، ومناهضون للتكنولوجيا، وينتظرون الموت، وطفوليون، وغير مرنين، وعبء على أسرهم. وبالإشارة إلى تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٢ المتعلق بالتمييز في الاتحاد الأوروبي، أكد أن ٤٥ في المائة من المشاركين في الاستقصاءات يعتقدون أن بلوغهم ٥٥ عاماً أو أكثر يسفر عن التمييز ضدهم. وأثبت بحث أُجري في المملكة المتحدة وجود تمييز ضد كبار السن في السياسات والممارسات، بما في ذلك في قطاع الصحة. واعتبر السيد بلانو التمييز حاجزاً أساسياً يعترض تحسين حياة المسنين. وأعرب عن دعمه لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق كبار السن.

١٨- وفي أثناء الحوار التفاعلي، أخذ الكلمة ممثلو كل من منظمة CORV، والصين، والتحالف العالمي للمركز الدولي المعني بطول العمر، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، واتحاد الوكالات الدولية للتنمية. وناقش المتكلمون إمكانات التكنولوجيات وأدوات الاتصال الجديدة في مكافحة التمييز بسبب السن. كما نوقش دور الدولة، وأهمية التوظيف، وتشريعات مكافحة التمييز، وجمع البيانات.

١٩- وذكرت السيدة سليب في تعليقاتها الختامية أن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة قد يجعل من الصعب على كبار السن أن يحصلوا على المعلومات، وأن الفقر يشكل عادة السبب الأساسي في مشاكل كبار السن. وسلط السيد أوبوت الضوء على أهمية المجتمع

المدني والمنظمات الدينية في معالجة التمييز بسبب السن، ودور التعليم في تمكين كبار السن من المشاركة، وتوظيفهم، وتنظيمهم للمشاريع. ووافق السيد بلانو على أن التثقيف أمر حاسم لمعالجة التمييز بسبب السن، وأن إمكانية استخدام الوسائل الرقمية أمر أساسي أيضاً.

جيم- كبار السن والحق في الصحة

٢٠- ذكر جون بيرد، مدير إدارة الشيخوخة ومجرى الحياة في منظمة الصحة العالمية، أن الناس يعيشون مدة أطول من ذي قبل، ويُجهدون نظم الرعاية الصحية. وشجع أصحاب المصلحة المعنيين على إبراز أهمية حقوق الإنسان لتشجيع الحكومات على تحسين الصحة العامة. ويجب على الدول أن تتجاوز ردود الفعل المتسرعة، وأن تعتمد خيارات سياساتية متأنية تتلاءم مع الظروف الفردية. ودعا السيد بيرد إلى اتباع نهج قائم على الحقوق تجاه الشيخوخة بالاستناد إلى القدرات والقضاء على التقاعد القسري. وينبغي أن يركز هذا النهج على جودة الصحة التي تستلزم رفاها بدنياً ومعرفياً ومعنوياً، والأمن المالي، والتثقيف، والعلاقات الاجتماعية، والسلوكيات الاجتماعية. واقترح السيد بيرد استجابة منسقة تجاه الشيخوخة لزيادة الموارد إلى الحد الأقصى، وبيَّن الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية للترويج لهذا النهج.

٢١- وأشارت أستريد ستوكلبيرغر، المحاضرة بالمعهد العالمي للصحة التابع لجامعة جنيف، إلى أن سكان العالم يتزايدون، وبخاصة في البلدان النامية. ونددت بعدم ملاءمة الاهتمام والموارد التي تخصصها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لقضية الشيخوخة، ودعت إلى إحداث تغيير في السلوكيات الاجتماعية تجاه الشيخوخة ورفض المفاهيم المغلوطة الشائعة عن كبار السن. ونادت باستخدام العلم لمساعدة كبار السن، وحثت المفوضية على أن تكون لها الريادة فيما يتصل بقضايا كبار السن، بما في ذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة.

٢٢- ووصفت سويون هان، العضوة المؤسسة في منظمة حقوق الرعاية، الصعوبات التي تعترض تقديم الرعاية إلى كبار السن، ورعايتهم في مرحلة الاحتضار واتخاذ القرارات في جمهورية كوريا، بما في ذلك التحديات التي يواجهها المهاجرون العائدون. وذكرت أن الحكومة الكورية تتخذ إجراءات في هذا الشأن، من بينها تقديم المساعدة المالية للرعاية في مرحلة الاحتضار. غير أنه لا يوجد تشريع صحي محدد، ولا يحصل المهاجرون العائدون على هذه الميزة. ودعت السيدة هان إلى اعتماد صك دولي جديد لحفز الإجراءات الحكومية في مجال حماية كبار السن من المهاجرين والقائمين برعايتهم من أفراد أسرهم ومنحهم الحق في المعلومات المتعلقة بالرعاية في مرحلة الاحتضار واتخاذ القرارات.

٢٣- ووصف عبد العزيز الصغيور، ممثل اتحاد الوكالات الدولية للتنمية، التغييرات الديمغرافية في المغرب على مدى السنوات الخمسين الماضية. وعلى الرغم من وجود اتجاه نحو شيخوخة السكان، تُغفل قضايا كبار السن بوجه عام في السياسات الاجتماعية، ولم يبدأ

المغرب اتخاذ تدابير محددة إلا مؤخراً. وتشمل هذه التدابير تقديم الغطاء الصحي إلى الأشخاص المنخفضي الدخل، واتخاذ تدابير تكفل توافر الأدوية بأسعار ميسورة، وإقدام وزارة الصحة على إنشاء وحدات لتقديم المساعدة الاجتماعية. غير أنه لا يزال يتعين تكييف السياسات العامة مع قضايا الصحة المحددة المقترنة بالشيخوخة. فارتفاع العمر المتوقع، على سبيل المثال، ينطوي على ارتفاع في معدلات الوفيات، وبخاصة في ضوء انتشار الفقر بين كبار السن.

٢٤- وفي أثناء الحوار التفاعلي، قام ممثلو المنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، والشبكة العالمية لمستخدمي العلاج النفسي في الحاضر والماضي، ومؤسسة AGE Platform Europe، ومؤسسة Age International، والأرجنتين، بطرح قضايا متنوعة تتعلق بصحة كبار السن، بما في ذلك العته والأمراض العقلية، والإهمال، وسوء المعاملة بما فيه التعذيب والمعاملة المهينة. ودعا المتكلمون إلى إعداد صك دولي لمعالجة هذه القضايا، وإلى اتخاذ تدابير لتحسين معاملة كبار السن. وأشاروا إلى أن كبار السن يتأثرون تأثراً بالغاً في أوقات النزاع والأزمات الاقتصادية، وقد لا يتمكنون من الإنفاق على الرعاية الصحية أو التأمين الصحي. وسلطوا الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لتحسين صحة كبار السن، بطرق منها التعليم المستمر والتوظيف.

دال- كبار السن والحق في الضمان الاجتماعي والحق في العمل

٢٥- ناقشت إيمانويل سان بيار غيبو، الأخصائية القانونية في إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية، حق كبار السن في العمل وحقوقهم في أثناء العمل. وذكرت أن الحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي مصاغان بعبارات عامة في صكوك حقوق الإنسان، ولا يتناولان الوضع الخاص لكبار السن. وتتناول معايير منظمة العمل الدولية المحدِّدة لمحتوى الضمان الاجتماعي لجميع الفئات السكانية بعض قضايا كبار السن، آخذة في الاعتبار أفضل الممارسات على الصعيد القطري. وتتناول معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي حقوق كبار السن في أثناء العمل، والضمان الاجتماعي، وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم. وتتناول التوصية رقم ١٦٢(١٩٨٠) المتعلقة بالعمال من كبار السن بالتحديد العمال من كبار السن، والمعاشات التقاعدية، والتمييز بسبب السن. وتحدد اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم ١٠٢(١٩٥٢) مزايا الضمان الاجتماعي التي ينبغي أن يحصل عليها الناس على مدى حياتهم، بما في ذلك مرحلة الشيخوخة، في حالة الإعاقة أو حالات الطوارئ الأخرى. وتدعو التوصية رقم ٢٠٢(٢٠١٢) المتعلقة بالحد الأدنى الوطني للحماية الاجتماعية إلى وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية وغطاء الرعاية الصحية لإبقاء الناس في منأى عن الفقر وضمان حياة كريمة لهم. واختتمت السيدة غيبو كلمتها بوصف الجهود التي

بُذلت في أثناء آخر مؤتمر عمل دولي لتناول التوظيف في السياق الديمغرافي الجديد، الذي أسفر عن توجيه نداء بإعداد جدول أعمال جديد للبحوث ومواصلة وضع المعايير.

٢٦- ووصفت أوديل فرانك، ممثلة التحالف العالمي للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ما يبذله هذا التحالف من المنظمات غير الحكومية والنقابات التجارية للترويج للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي. وذكرت أن ٨٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في ظل عدم استقرار الدخل. ويزداد هذا الوضع خطورة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية. وكانت منظومة الأمم المتحدة قد أبرزت مفهوم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وحصلت على تأييد واسع النطاق من جهات من بينها مؤسستا بريتون وودز، ومنظمة العمل الدولية، وأوساط حقوق الإنسان. وتشمل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأساسية واستقرار الدخل الأساسي للأطفال وفي حالات الأمومة والبطالة والمرض والعجز ولكبار السن. ودعت السيدة فرانك الدول إلى اتباع نهج شامل تجاه نظم الضمان الاجتماعي، يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتمتع بحقوق الإنسان.

٢٧- وأشادت السيدة مارلين ماركيز هيريرا، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة CORV، بأعمال الأوساط الأكاديمية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ولكنها شددت على أهمية إدراج وجهات نظر كبار السن أنفسهم في وضع الخطط الدولية الرامية إلى تناول الشيخوخة. ودعت إلى زيادة التركيز على الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتغيير المفاهيم المتصلة بكيفية نظر المجتمعات إلى الشيخوخة وكبار السن. وسلطت الضوء على ضرورة إعادة تقييم سن التقاعد، والتكيف مع تزايد أعداد الأشخاص المصابين بالعته ومرض ألزهايمر، والتصدي لانعدام المساواة في التوزيع الجنساني لأعباء الرعاية، وتحسين نوعية الرعاية. وذكرت أنه لا يمكن وضع حدود للكرامة الإنسانية، وهذا يستلزم ضماناً اجتماعياً متكاملاً بلا قيود. وناشدت السيدة ماركيز هيريرا الدول أن تعيد توزيع مواردها بحيث تُكفل لكل فرد حياة كريمة عند الكبر.

٢٨- وناقشت مريم الأنصاري، مديرة إدارة البحث والتنمية في المؤسسة القطرية لرعاية المسنين، الجهود التي تبذلها قطر للترويج لحقوق كبار السن على الصعيدين الوطني والدولي. وذكرت أن الدستور الوطني يوفر الحماية لكبار السن، وأن التمييز ضدهم محظور. والدولة توفر حياة كريمة لكبار السن، بما في ذلك السكن الاجتماعي وضمان دخل أساسي. ويتاح لكبار السن نطاق واسع من الخدمات يشمل التدريب بهدف التوظيف والرعاية الطبية. وتوجد منظومة موسعة ومتطورة من القوانين والسياسات المصممة لحماية كبار السن، وتشارك الحكومة في الآليات الإقليمية والدولية التي تتناول قضايا كبار السن. وتوقعت السيدة الأنصاري أن تظل قطر في طليعة التقدم في هذا الشأن.

٢٩- وفي أثناء الحوار التفاعلي، ناقش ممثلو المنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، وفترويلا، ومنظمة CORV، إصلاحات المعاشات التقاعدية لحماية حقوق كبار

السن. كما أكد المتكلمون أهمية الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والتحديات التي يواجهها المهاجرون والأشخاص الذين يعانون من مرض ألزهايمر. ودعوا إلى وضع نظام متعدد المسارات للمعاشات التقاعدية، يسمح بخطط التقاعد الفردية ويروج لها، مع ضمان فرص وصول الجميع، بصرف النظر عن الاشتراكات، إلى الضرورات الأساسية للعيش بكرامة.

٣٠- ودعت السيدة الأنصاري، في ملاحظاتها الختامية، الدول إلى احترام حقوق كبار السن وتلبيتها لهم. وأكدت السيدة ماركيز هيريرا مدى تعقد الضمان الاجتماعي، وأهميته، وضرورة منع تدخل المصالح السياسية والاقتصادية في حقوق جميع الأشخاص في العيش بكرامة. ودعمت السيدة فرانك تحسين الرصد وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي. وأشارت إلى أن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، بالإضافية إلى اعتباره التزاماً أخلاقياً وقانونياً، سيكون له فوائد اقتصادية في معظم الدول. ودعت السيدة غيبو إلى وضع صك ملزم بشأن تنفيذ معايير الضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن توصيات منظمة العمل الدولية الحالية ليست ملزمة، فإن تأييدها الواسع يشير إلى طابعها المعياري. كما أن توصيات منظمة الصحة العالمية تدعو إلى المساواة في معاملة المهاجرين.

هاء- العنف والإهمال والإساءة الموجهة لكبار السن

٣١- قامت فيفيان برون، من وحدة السكان بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، التي ركزت بصفة رئيسية على شيخوخة السكان، بمناقشة أعمال اللجنة بشأن العنف والإهمال والإساءة الموجهة لكبار السن، بما في ذلك إحاطاتها السياساتية. فقد يتعرض كبار السن ومن يقدمون الخدمات إليهم لعوامل خطورة معينة يجب التخفيف من حدتها. ويصبح كبار السن أكثر تعرضاً للخطر حين يعيشون وحدهم، أو حين يعتمدون في الحصول على الرعاية على أحد أفراد أسرتهم، أو حين تكون شبكة علاقاتهم الاجتماعية محدودة. ودعت السيدة برون الدول إلى ضمان نوعية حياة أفضل لكبار السن. وعرضت الممارسات الجيدة، بما فيها الترويج للبرامج المشتركة بين الأجيال، واستخدام شبكات المتطوعين للإبلاغ عن الإساءات، والرصد، وفحص السجلات الشخصية لمقدمي الرعاية وتدريبهم. ونادت باتباع نهج محوره العميل تجاه رعاية كبار السن، يراعي اللغة، والثقافة، والأصل العرقي، والدين، ويشجع على تحسين تقييم التدخلات، ويقوم على جمع البيانات ذات الصلة.

٣٢- وقدمت سفيتلانا باشتوفينكو، رئيسة مركز موارد المسنين، عرضاً بشأن حالة كبار السن في كازاخستان، حيث يمثل كبار السن أكثر من ٩ في المائة من السكان. ويتلقى نحو ٤٠ في المائة من كبار السن في كازاخستان معاشات تقاعدية، بعضها غير كاف لتلبيتهم احتياجات المعيشية الأساسية. ويجعلهم هذا معرضين للضعف، وهي مشكلة تُضاف إلى التمييز ضدهم. ولم تُجر أي استقصاءات حكومية للعنف الداخلي ضد كبار السن، ولكن منظمات غير حكومية حددت مشاكل جوهرية لا تنعكس في الإحصاءات الحكومية. وتبين

التحليلات التي أجراها مركز الموارد أن العنف ضد كبار السن أمر سائد، وأن معظمهم لا يعرف حقوقه. ويمكن أن تتخذ إساءة معاملة كبار السن أشكالاً عديدة (جنسية وبدنية واقتصادية ونفسية)، كما أن فرص النساء المحدودة في الحصول على الأراضي والممتلكات قد تُفاقم من الإساءات، وتقف المعايير الاجتماعية والعار عقبة دون الإبلاغ عن الإساءة الموجهة للمسنين واتخاذ إجراءات بشأنها، وتزيد كذلك من شدة هذه التحديات مشاكل تعاطي المخدرات، والبطالة، ومدى توافر السكن، وقدرات الدولة المحدودة. ودعت السيدة باشتوفينكو إلى زيادة التدقيق في المشكلة، والارتقاء بتدريب أخصائيي تقديم الرعاية الصحية وإنفاذ القوانين والوكالات الحكومية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء مراكز جديدة للوقاية.

٣٣- وشددت سيلفيا بيريل - لوفان، ممثلة الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين والمركز الدولي المعني بطول العمر، على ضرورة تعريف الإساءة للمسنين في إطار السياقات الأوسع للعنف، والمعايير الثقافية، والتمييز على أساس نوع الجنس، والتحيز ضد المسنين. وكثيراً ما يكون العنف ضد كبيرات السن هو ذروة الإساءة طوال الحياة، ويتطلب اهتماماً أكبر بظروف كبيرات السن. ويجب إيقاف الاتهامات بممارسة أعمال السحر وحالات إعادة الزواج القسري التي تُستخدم لانتزاع ملكية النساء للأراضي والممتلكات. ودعت السيدة بيريل - لوفان إلى اتباع نهج شامل تجاه حقوق الإنسان، ملاحظة أن المجتمع مسؤول عن المشكلة، وعليه أن يقدم الحل. وأوصت بتحسين انتقاء أخصائيي الرعاية الصحية، وشبكات الأخصائيين الاجتماعيين وإنفاذ القوانين، وقيامهم بالمراقبة، وتحسين جمع البيانات، وإنشاء آلية مكرسة تابعة للأمم المتحدة مثل الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة العنف ضد الأطفال من أجل تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا.

٣٤- وفي المناقشة اللاحقة، ناقش ممثلو المنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، ومؤسسة AGE Platform Europe، ومنظمة CORV، والصليب الأحمر في صربيا وسويسرا، مشكلة الإهمال والعنف والإساءة الموجهة لكبار السن. وأكدوا على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية لتلك القضايا (أي الفقر، والتمييز على أساس نوع الجنس والسن، والمعايير الاجتماعية، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وما إلى ذلك). وتتفاقم هذه المشاكل عند كبار السن الذين يعانون من العته. ودعا المتكلمون إلى تحسين تحليل العنف والإهمال والإساءة الموجهة ضد كبار السن باتباع نهج دولي أكثر تنظيماً لجمع البيانات والرصد. كما شددوا على أهمية مشاركة كبار السن في معالجة هذه القضايا.

٣٥- ووافقت السيدة بيريل - لوفان، في ملاحظاتها الختامية، على أن معالجة أشكال العنف الهيكلية والمجتمعية تشكل أولوية قصوى. وفي إشارة إلى دراسة سويسرية في هذا الشأن، دعت إلى زيادة مشاركة كبار السن في وضع السياسات. ودعت السيدة برون إلى تحسين المعايير عبر الدول الأعضاء الـ ٥٦ في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

واو- كبار السن، الاستقلال وحياة الاعتماد على النفس

٣٦- شرحت السيدة نينا جورغانتزي، المسؤولة القانونية بمؤسسة AGE Platform Europe، بالأدلة أن المجتمعات ونظم الحماية القانونية والاجتماعية ترى في انخفاض القدرات والاعتماد مصيراً محتوماً لكبار السن، وأنهما يقيدان استقلال كبار السن. ويمكن أيضاً أن تسبب القيود غير الرسمية المرتكزة على القوالب النمطية صعوبات في الحفاظ على الاستقلالية، وذلك مثلاً عندما لا يكون كبار السن قادرين على التعبير عن رغباتهم أو حين يكونون معتمدين على الجداول الزمنية لمقدمي الرعاية وعاداتهم اليومية. ويتعلق الحفاظ على استقلال كبار السن بابتكار حلول جامعة تتيح لهم الإسهام في المجتمع والإبقاء على استقلالهم، بما في ذلك في أوقات الصعوبات الاقتصادية. وشددت السيدة جورغانتزي على أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تضع في اعتبارها التحيز ضد كبار السن على وجه التحديد، ودعت إلى إطار جديد لمعالجة التمييز ضد كبار السن.

٣٧- ووصف ريموند جيسورن، ممثلاً للمنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، ومنظمة CLATJUPAM، ومنظمة CORV، الجهود الرامية إلى إعمال حقوق كبار السن وتعزيز استقلالهم كجزء من عملية مستمرة تشمل الجهود الرامية إلى صياغة اتفاقية بين البلدان الأمريكية بشأن الحق في الحياة في ظل الاعتماد على النفس والاستقلالية. ويتزايد عدد كبار السن في الكاريبي، ويفتقر العديد منهم إلى السلع الأساسية اللازمة لمعيشتهم. وتقترن هذه المشكلة مع التمييز الذي ربما كان مثيراً للمشاكل بشكل خاص في الكاريبي نظراً لاختلاف معاملة كبار السن باختلاف جنسياتهم أو وضعهم من حيث المواطنة. ويتسبب نقص مخططات التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وبخاصة للأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، في مصاعب إضافية، شأنه شأن تباين نوعية الرعاية الصحية تبعاً للجنسية والإقامة، وبخاصة لكبار السن الذين يعانون من العته. ويؤيد السيد جيسورن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، واتخاذ تدابير تكفل إدماجهم الاجتماعي، واعتماد صك ملزم قانوناً بشأن كبار السن والمساواة.

٣٨- وانتقدت سوزان سومرز، الأمينة العامة، وقائدة فريق أنشطة الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين في الأمم المتحدة، العديد من نظم الرعاية الاجتماعية الحالية وخدمات توفير الحماية للكبار لكونها تعتمد على قوانين إنكليزية قديمة لا تعالج القضايا المعاصرة معالجة مناسبة. وناقشت صعوبة إحلال التوازن بين الاستقلالية والاعتماد على النفس من جهة والسلامة المشروعة ودواعي القلق الصحية لبعض كبار السن، من الجهة الأخرى، الذين يتعرضون لخطر العنف المترلي و/أو الإهمال و/أو الأذى الذي يلحقونه بأنفسهم. وكون العديد من حالات الوفاة بسبب العنف (أكثر من ٠٠٠ ٣ حالة شهرياً) حالات انتحار يثير التساؤل عن متى وكيف ينبغي أن يتدخل المجتمع لحماية كبار السن. وأبدت السيدة سومرز

تأييدها لمواصلة النظر في تلك المسألة بالاقتران مع مبادئ الاستقلالية، والاعتماد على النفس، وتقرير المصير، بما في ذلك الآثار المحتملة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٩- وفي أثناء الحوار التفاعلي، ناقش ممثلو منظمة CORV، واتحاد الوكالات الدولية للتنمية، ومنظمة حقوق الرعاية، ورابطة المحامين الدوليين، قضية استمرار الاستقلال عند الكبر. واقتُرح توسيع نطاق مفهوم المساواة في الأهلية القضائية الوارد في الاتفاقية ليشمل كبار السن. وسُلط الضوء على نظام الدعم الرامي إلى تيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بأهلية كبار السن في الأرجنتين، الذي يتضمن آلية للطعن، بوصفه مثالاً على ذلك النهج. واحتج المتكلمون بأن بإمكان المساعدين الشخصيين أن يسهموا في استمرار الاستقلالية، ودعوا إلى التضامن بين الأجيال، وأكدوا على ما يمكن أن يقوم به كبار السن من إسهامات في المجتمع، وناقشوا أهمية الاستقلالية عند اقتراب نهاية الأجل، وبخاصة لكبيرات السن اللاتي يواجهن عادة تمييزاً متعدداً، ولا سيما في أجزاء من آسيا. وأثير تساؤل عما إذا كان يمكن اعتبار الاستقلالية مكوناً للحق في الحياة.

٤٠- ولاحظت السيدة سومرز في ملاحظاتها الختامية أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتمكين كبيرات السن من اتخاذ القرارات عند الاحتضار في بلدان معينة. وذكر السيد جيسورون أن المقترح بمعالجة الاستقلالية في عملية صياغة صك يضم البلدان الأمريكية بشأن حقوق كبار السن قد استُلهم من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه أكد أن الفقراء يحتاجون إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعية ليتسنى لهم اتخاذ قراراتهم بحرية، ودعا إلى التضامن بين الأجيال. وأعرب أيضاً عن قلقه من أن الاتفاقية قد تمنح سلطة أقوى مما ينبغي للقيّمين في حالات الإصابة بعجز في الذاكرة. وذكرت السيدة جورغانتزي أن الفرضيات الثقافية كثيراً ما تؤدي إلى تمييز ضد كبار السن، ومن شأن هذا أن يؤدي دوراً في كيفية تأثير قضايا كالتحيز ضد المسنين والعته والوضع الاجتماعي - الاقتصادي في استمرار اعتمادهم على أنفسهم.

زاي- الرعاية الطويلة الأجل

٤١- استهلت رئيسة - مقررة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤ التي أدارت أعمال فريق النقاش المعني بالرعاية الطويلة الأجل، المناقشة بعرض للنموذج الأرجنتيني للرعاية الطويلة الأجل. وناقشت الصعوبات في تقديم الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن، مشيرة إلى أن عبء الرعاية يقع عادة إلى حد كبير على عاتق النساء. وأكدت أهمية المعاشات التقاعدية الاجتماعية والرعاية الصحية العامة الشاملة التي من شأنها الحد من هذا العبء. وتُبذل جهود في الأرجنتين لنقل عبء الرعاية إلى المجال العام بتزويد العاطلين عن العمل بالتدريب اللازم ليصبحوا مقدمين للرعاية. وهذا يعالج قضايا البطالة ويتيح للعديد من كبار السن البقاء في منازلهم. وبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون العيش بمفردهم، تُبذل جهود لإنشاء مؤسسات

الرعاية المناسبة. ولموافقة الشخص المستنيرة في هذه المؤسسات أهمية حاسمة، شأنها شأن الرصد والصيانة والرعاية المناسبة للمرفق ورسومه. وبُذلت جهود لضمان تمكين جميع كبار السن من التقدم في العمر بكرامة، وتمتعهم، إلى أقصى حد ممكن، وتبعاً لظروفهم، بالاستقلال.

٤٢- وناقشت إريكا دار، كبيرة المستشارين في مكتب الشؤون الدولية برابطة المتقاعدين الأمريكية، تحليلاً قامت به الرابطة لتكاليف تقديم الرعاية لكبار السن في الولايات المتحدة. وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد أكثر من ٤٢ مليون من مقدمي الرعاية الأسرية في الولايات المتحدة، انخفض عملهم بأجر نتيجة لالتزاماتهم بنسبة ٤١ في المائة في المتوسط، وجعل هذا قيمة اشتراكاتهم غير المسددة تصل إلى ما يقرب من ٤٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأشارت السيدة دار إلى أن عبء الرعاية غير المسدد سيرتفع مع استمرار شيخوخة السكان. وتحدثت عن الحاجة إلى التحسين بعد صدور قانون الرعاية الميسورة والجهود التي بُذلت مؤخراً في عدد من الولايات لمواصلة تحسين نظام الرعاية الاجتماعية للرعاية الطويلة الأجل، وخفض عبء أعمال الرعاية غير المسددة. ولتمويل الرعاية الطويلة الأجل وضمان كفايتها، تعرب الرابطة عن تأييدها لجملة أمور من بينها تحسين أسعار هذه الرعاية وإمكانية الوصول إليها، واختيار المكان ومقدم الخدمة، ونوعية الحياة ونوعية الرعاية، ودعم مقدمي الرعاية الأسرية، وفعالية عمليات الانتقال، وتنظيم الرعاية.

٤٣- وناقشت كلاوديا ماهلر، كبيرة الباحثين في المعهد الألماني لحقوق الإنسان، الرعاية الطويلة الأجل في ألمانيا من منظور حقوق الإنسان. وذكرت أن الظروف غير الإنسانية كانت سائدة في الدور الخاصة، بما فيها انعدام استقلال كبار السن وحالات يعمل فيها مقدمو الرعاية يومياً في نوبات مدتها ١٢ ساعة. وفي عام ٢٠٠١، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها البالغ من تلك الظروف، وأوصت باتخاذ تدابير عاجلة لتحسينها. وركز المعهد على تلك القضايا، وأصدر في عام ٢٠٠٦ دراسة بشأن حقوق الإنسان الاجتماعية لكبار السن. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك مشاكل كبيرة في رعاية كبار السن، على مستوى كل من الرعاية الأسرية وفي المؤسسات. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة كبار السن المصابين بالعته. ودعت السيدة ماهلر إلى مواصلة النقاش العام للتشجيع على اتباع نهج قائم على الحقوق تجاه الرعاية الطويلة الأجل، يتيح لجميع كبار السن العيش بكرامة إنسانية.

٤٤- وعرضت مود لوهرن، المسؤولة عن شؤون السياسات والمشروعات في مؤسسة AGE Platform Europe، الجهود التي تبذلها المؤسسة للتشجيع على اتباع نهج القائم على حقوق الإنسان تجاه الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن، بما في ذلك الميثاق الأوروبي لحقوق ومسؤوليات كبار السن الذين يحتاجون إلى مساعدة ورعاية طويلة الأجل. وتشكل هذه المؤسسة شبكة تضم أكثر من ١٦٠ منظمة تمثل أكثر من ٣٠ مليون شخص من كبار السن.

وتؤيد المؤسسة اتباع نهج شامل تجاه صحة كبار السن، يشمل الوقاية، وإعادة التأهيل، والتمكين، والعلاج، والرعاية، بما فيها الرعاية عند مرحلة الاحتضار. وتتفاوت النهج المتبعة في الاتحاد الأوروبي تجاه الرعاية الطويلة الأجل تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر، ولكن المشاكل المشتركة تتمثل في عدم كفاية التنسيق في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية، والضغوط المالية، وانعدام الدعم من مقدمي الرعاية الأسرية، ونوعية الرعاية، وإساءة معاملة المسنين. وتدعو مؤسسة AGE Platform في إطارها الأوروبي المعني بالجودة من أجل خدمات الرعاية الطويلة الأجل، إلى الاشتراك في التحليل والرؤية لمعالجة هذه القضايا، وزيادة مشاركة كبار السن في تحدد الاحتياجات والحلول، وتحسين التنسيق، وتبادل المعلومات من أجل تحسين نظم الرعاية الطويلة الأجل في أوروبا ونوعية حياة كبار السن، والنهج القائم على الحقوق تجاه الرعاية الطويلة الأجل بالاستناد إلى مبادئ تحسين جودة الخدمات ومجالات العمل ذات الأولوية المحددة في مشروع رفاه كبار السن وكرامتهم (WeDO).

٤٥- وفي أثناء الحوار التفاعلي، ناقش ممثلو منظمة حقوق الرعاية، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، وشبكة كبيرات السن بأوروبا، الرعاية الطويلة الأجل، والقرارات المتعلقة بمرحلة الاحتضار. وأثار المتكلمون مسألة الآثار المترتبة على الهجرة في الرعاية الطويلة الأجل، وانعدام أنواع الحماية المناسبة لحقوق كبار السن، بما في ذلك الحماية القانونية لاعتمادهم على أنفسهم واستقلالهم، وعدم ملاءمة الحلول المتعلقة بالرعاية الطويلة الأجل وعدم توفيرها بأسعار ميسورة، وعدم وجود حق صريح في الرعاية الطويلة الأجل. ودعوا إلى إعداد صك جديد بشأن حقوق كبار السن. ولاحظ أحد المتكلمين أن التقدم ضروري أيضاً على الصعيد الوطني، مستشهداً بمثال توقف الإصلاحات التشريعية لحماية الأشخاص الذين يعيشون في دور الرعاية المؤسسية الخاصة الطويلة الأجل في المملكة المتحدة بموجب القانون الوطني لحقوق الإنسان.

٤٦- وأكدت السيدة دار في ملاحظاتها الختامية مدى تعقد الرعاية الطويلة الأجل، ودعت الحكومات إلى زيادة تمويلها. وأوضحت السيدة ماهلر أنه في حين أن المؤسسة الألمانية لحقوق الإنسان تدرك الحاجة إلى توفير رعاية طويلة الأجل للمهاجرين مراعية للجانب الثقافي، فإن القدرة على معالجة تلك الاحتياجات، وبخاصة في قطاع الرعاية المخففة للآلام، منعدمة. وأكدت أن مؤسسات الرعاية الخاصة تتحمل أيضاً مسؤوليات تتعلق بحقوق الإنسان. وذكرت السيدة لوهرن أن الرعاية في مرحلة الاحتضار تشكل جزءاً من الرعاية المخففة للآلام، وأشارت إلى الأعمال الجارية حالياً على المستوى الأوروبي التي تُدرج فيها الرعاية المخففة للآلام في نظم الرعاية الصحية. وأوصت، فيما يتصل بجودة الرعاية، بأن يصبح إطار الجودة الأوروبي المقياس في جميع سياقات الرعاية، العام منها والخاص.

حاء- التجارب والفرص من أجل التعاون الثنائي في مجال حقوق كبار السن

٤٧- قدمت السيدة باشتوفنكو، رئيسة مركز الموارد للمسنين، وصفاً لعمل المنظمة في مجال تشجيع الاعتماد على الذات والاستقلال المستمرين لكبار السن عن طريق التعاون مع المنظمات الأخرى. وذكرت أن مركز الموارد قدم دعماً قانونياً، وتدريباً، ومعلومات، ونظم أفرقة للمساعدة الذاتية لتقديم الدعم الطبي والاجتماعي لكبار السن في كازاخستان. كما أنه مارس الضغط على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي من أجل إحداث تغييرات في السياسات، وشارك في الأفرقة العاملة الحكومية المعنية بقضايا السياسات التي تؤثر في كبار السن. والمركز عضو في عدد من تحالفات المنظمات غير الحكومية التي تشمل شبكة بحوث الشيخوخة (Age Net) الدولية النشطة في ١٠ بلدان في المنطقة. وتعقد هذه الشبكة الدولية اجتماعات تنسيقية شهرية، وتمارس الضغط على الوكالات الحكومية، وتطور ثقافة العمل الخيري، وتقدم المساعدة الإنسانية للأعضاء. ومن بين نجاحاتها الأخرى، نجحت الشبكة في الضغط من أجل قانون يتعلق بالحماية الاجتماعية في كازاخستان، يجري تنفيذه حالياً.

٤٨- وتحدث السيد جيسورون، ممثل المنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)/منظمة CLATJUPAM/منظمة CORV، عن خبرته في العمل في قضايا كبار السن لمدة ٢٥ عاماً من خلال منظمات شعبية في أمريكا اللاتينية، وذلك أولاً على الصعيد المحلي، ثم في تحالف دولي. وذكر أن التحالف يهدف، عقب صدور خطة عمل مدريد، إلى إعمال حقوق الإنسان لكبار السن بحلول عام ٢٠١٢. وجميع المنظمات والاتحادات الوطنية مستقلة، ولكن الاجتماعات التنسيقية تتيح تبادل المعلومات واعتماد خطط عمل مشتركة. وقد نجح التحالف، من خلال المشاركة في اجتماعات حكومية دولية، في الضغط من أجل الحصول من الحكومات الإقليمية على تعهد بحماية حقوق كبار السن. وأعد نشرة رقمية للحد من تكاليف التعاون، ومنتديات على الإنترنت لتبادل الخبرات. ويتزايد تركيز التحالف منذ عام ٢٠١٢ على التعاون الدولي لتبادل خبرات منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتقديم المساهمة في عمليات الأمم المتحدة التي قد تؤدي إلى وضع صك ملزم بشأن حقوق كبار السن. كما أن التحالف وضع استراتيجية إقليمية بشأن العته، ويخطط لمواصلة مناصرتها في المنتديات المعنية.

٤٩- وقدم دافيد أوبوت، رئيس رابطة الاتصال بالمسنين في أوغندا، وصفاً للأعمال التي تقوم بها منظمته، بطرق منها التعاون الدولي، من أجل الدفاع عن تحقيق نوعية حياة كريمة لكبار السن والحفاظ عليها. وذكر أن المنظمة تجري بحوثاً مشتركة، وتسهم في وضع السياسات الوطنية، وتشن حملات لتغيير السياسات ورصد بنود مكرسة في الميزانيات، وتقدم الدعم للمشاريع، وتسهم في تقارير المنظمات غير الحكومية المشتركة المقدمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وقد نُظمت مسيرة لمسافة ٤٠٠ كيلومتر لرفع الوعي بقضايا كبار السن، ودربت المنظمة مساعدين قانونيين على التدخل لمنع تشريد كبار السن من أراضيهم.

كما أنها تتعاون مع المنظمة الدولية لمساعدة المسنين في تحسين فرص الوصول إلى أموال المانحين. وتشمل التحديات المستمرة التي تواجهها هذه الجهود عدم وجود اتفاقية دولية ملزمة بشأن حقوق كبار السن، وعدم كفاية الوعي، واستمرار الانتهاكات، والجمع بين ارتفاع سقف التوقعات والموارد المحدودة. ودعا السيد أوبوت إلى مواصلة الدعوة، والبحوث القائمة على الأدلة لتحسين وضع السياسات وتزويده بما يلزم من معلومات، وزيادة التعاون الثنائي.

٥٠- ووصف عبد العزيز الصغيور، ممثل اتحاد الوكالات الدولية للتنمية، منظمته بأنها منظمة غير حكومية إنسانية لتقديم المعونة الإنمائية، لها فرع في المغرب منذ عام ١٩٩٨. وذكر أن المنظمة أطلقت مبادرات في المغرب لتعزيز حقوق كبار السن بالتعاون مع السلطات الحكومية. وشملت هذه المبادرات داراً ومرفقاً للرعاية يخدمان ٦٠ من كبار السن بالقرب من الرباط، ومرصداً لحقوق كبار السن. وأطلق ملك المغرب مشروع الدار ومركز الرعاية.

٥١- وفي أثناء المناقشات اللاحقة، تناول كل من ممثلي الرابطة المغربية، ورابطة المواطنين العالميين، واتحاد الوكالات الدولية للتنمية، ومنظمة CORV، الدور المهم للتعاون الثنائي في تعزيز التمتع بحقوق كبار السن، وكيفية مواصلة تعزيزه. وكان من بين الاقتراحات المطروحة تشجيع مشاركة كبار السن والمنظمات الممثلة لهم بطرق منها تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. وثمة اقتراح آخر يتمثل في إنشاء مجالس إقليمية لكبار السن معنية بكل قارة تهتم اهتماماً خاصاً بالمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وأُعرب عن تأييد واسع النطاق لإعداد اتفاقية دولية تكفل حقوق كبار السن. ودعا المتكلمون إلى التضامن بين الأجيال، وتحسين جمع البيانات لإرشاد الجهود التعاونية، واستخدام المراصد الوطنية لدراسة القضايا ذات الصلة، وتبادل الممارسات الجيدة.

٥٢- وسلطت السيدة باشتوفينكو الضوء، في ملاحظاتها الختامية، على أهمية زيادة التعاون والتنظيم من أجل حقوق كبار السن على الصعيد المحلي، ومن أجل مشاركة كبار السن والمجتمع المدني. وأعربت عن تأييدها لتحسين إمكانية الوصول إلى التمويل عن طريق شبكات ومجالس المساعدة الذاتية التي تستطيع أن تضع مقترحات لتعزيز التعاون مع الحكومات. وذكر السيد أوبوت أن التعاون يجب أن يكون عالمياً مع منظمات معروفة جيداً تضطلع بدور رائد ضماناً للشفافية والمساءلة. ولاحظ السيد جيسورون أنه يمكن استخدام الاجتماعات العامة والمسيرات والأنشطة الأخرى لزيادة الوعي بحقوق كبار السن، وأن قوتها ترتفع ارتفاعاً بالغاً حين تتولى تنفيذها تحالفات تمثل نطاقاً عريضاً من أطياف المجتمع. وأكد مرة أخرى أهمية التعاون فيما بين الأجيال، مستشهداً بنجاح اشتراك منظمته مع نقابات العمال. وشدد السيد الصغيور على ضرورة قيام كل فرد، بما في ذلك الفلاسفة والباحثون والأطباء، بالتفكير في تقديم الرعاية الطويلة الأجل بكرامة وفي ظل التضامن فيما بين الأجيال.

طاء- التجارب والفرص من أجل التعاون الإقليمي

٥٣- ناقش ماتياس كلوث، المسؤول الإداري بالإدارة العامة لحقوق الإنسان وسيادة القانون بمجلس أوروبا، توصية مجلس أوروبا غير الملزمة التي اعتُمدت مؤخراً بشأن حقوق كبار السن. ودعا إلى سد ثغرة التنفيذ المتعلقة بتلك القضايا، مشدداً على أن التوصية الجديدة يمكن أن تشكل خطوة إلى الأمام. وتعود جذور التوصية إلى أحكام في صكوك ملزمة، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والميثاق الاجتماعي الأوروبي. وذكر أن التوصية تنص على مبادئ عامة في حين أنها لا تتضمن تعريفاً شاملاً لـ "كبار السن". وتتضمن التوصية فصولاً عن عدم التمييز والاستقلال والمشاركة في اتخاذ القرارات (بما في ذلك قضايا الأهلية القانونية المستلهمة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، والحماية من العنف والإساءة، والحماية الاجتماعية والتوظيف، والرعاية الصحية المناسبة والميسورة، ووصول كبار السن إلى العدالة (بما في ذلك ظروف الاحتجاز). وللحكومات أن تشارك في عملية متابعة طوعية بعد مرور خمس سنوات على اعتماد التوصية.

٥٤- وأعرب خورخي بلانو، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة CORV، عن اعتقاده بأن الالتزام الحكومي القوي بالتحول المجتمعي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، باقترانه مع الدعوة المنسقة بواسطة المجتمع المدني، سيؤدي في النهاية إلى اعتماد صك إقليمي ملزم بشأن حقوق كبار السن. وذكر أن إعلان سانتياغو المتعلق بالمجتمع المدني لعام ٢٠١٢ يشدد على دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة، ويدعو إلى زيادة التعاون مع الحكومات. وقال إن منظمات مدنية ومؤتمرات غير حكومية أخرى معنية بالشيخوخة توصلت إلى نتائج مهمة، مثل ميثاق وإعلان برازيليا. وذكر أن الاجتماعات الإقليمية تشتمل على مشاركة كبار السن، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. وتسهم منظمات المجتمع المدني برصد حالة كبار السن، واقتراح تغييرات في معاملتهم، والمشاركة في العمليات الحكومية الدولية في منظمة الدول الأمريكية. وأعرب السيد بلانو عن تأييده لإعداد اتفاقية عالمية ملزمة قانوناً بشأن حقوق كبار السن من أجل التشجيع على اتباع نهج قائم على الحقوق تجاه السياسات العامة التي تؤثر فيهم. ولا غنى عن المجتمع المدني والتعاون الإقليمي في إعداد الاتفاقية.

٥٥- ولاحظت فيتاليا غوكايت - فيتيتش، رئيسة وحدة السكان بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أن اللجنة تضم ٥٦ بلداً (بما فيها جميع الدول الأعضاء الـ ٤٧ في مجلس أوروبا) يعيش فيها ثلث سكان العالم البالغين أكثر من ٦٥ سنة. ومن ثم، فاللجنة تشكل منبراً مهماً لتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالسياسات الاجتماعية، والمشاركة في سوق العمل، وتنقل كبار السن، والقاعدة المتنامية لكبار المستهلكين، واستدامة نظم المعاشات التقاعدية بطرق منها الإصلاح الضريبي، والرعاية الطويلة الأجل وتقديم الخدمات الصحية، والعاملين في قطاع الرعاية من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين. وتضطلع اللجنة على الصعيد الإقليمي بمهمة استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وتتعاون مع

مجلس أوروبا، وغير ذلك. كما أن لديها مراكز تنسيق وطنية معنية بالشيخوخة، وترصد التقدم المحرز من خلال فريقها العامل المعني بالشيخوخة بأدوات منها مؤشر الشيخوخة النشطة، والبيانات الطولية المستمدة من برنامج الأجيال ونوع الجنس.

٥٦- وفي أثناء الحوار التفاعلي، طرح ممثلو الرابطة المغربية، والمنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان، وشبكة AGE Platform Europe، ومنظمة CORV، والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين، ورابطة المواطنين العالميين، عدة قضايا، شملت حالة كبار السن في فلسطين وسوريا والعراق؛ وكيفية المضي قدماً في مناقشة اتفاقية بشأن حقوق كبار السن، وعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المقرر في المستقبل بشأن حقوق كبار السن، وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في الآليات الإقليمية، ومشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق كبار السن، وحالة العمال المهاجرين عند التقاعد.

٥٧- وذكر السيد كلوث في ملاحظاته الختامية أنه إلى جانب اعتماد صك أوروبي غير ملزم، توجد مناقشات في منطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا تتعلق بصكين ملزمين بشأن حقوق كبار السن. وستتمثل عملية متابعة توصية مجلس أوروبا المتعلقة بكبار السن في ردود الدول التي ستنشر علنياً، ولكن لا توجد آلية لمشاركة المنظمات غير الحكومية. واقترح أن تتولى المنظمات غير الحكومية الدعوة على الصعيد الوطني. وذكر السيد بلانو أنه حتى لو كانت بعض المبادرات الإقليمية قيّمة، فلا توجد مساواة بين المناطق فيما يتصل بإعمال حقوق كبار السن. ودعا إلى اتباع نهج عالمي تجاه كبار السن وحظر التمييز بسبب السن. وأعربت السيدة غوكايت - فيتيش عن إمكانية أن تكون توصية مجلس أوروبا مصدر إلهام لمشروع اتفاقية، ولكنها أشارت إلى أن بعض الدول لا يؤيد الاتفاقيات التي تستهدف فئات بعينها. وأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بالشيخوخة والتابع للجنة الاقتصادية لأوروبا يتيح مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب، وأن اللجنة تتعاون تعاوناً وثيقاً مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنتديات الحكومية الدولية.

ياء- المنظومة العالمية لحقوق الإنسان: فرص جديدة للمشاركة

٥٨- ناقشت روزماري لين، كبيرة موظفي الشؤون الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة، عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بحقوق الإنسان لكبار السن الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٥ لـ "النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الممكنة وأفضل الطرق لسدها". وقد تعرف تحليل الثغرات الذي أجراه الفريق العامل حتى الآن على المجالات ذات الأولوية التالية: (أ) التمييز والتمييز المتعدد، (ب) والتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الوصول إلى الرعاية المخففة للآلام، (ج) والعنف والإساءة، (د) والحماية الاجتماعية والحق في الضمان الاجتماعي. ولاحظت

السيدة لين أنه لا يزال هناك عدم اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن ضرورة وضع اتفاقية جديدة ونطاق هذه الاتفاقية لسد تلك الثغرات، ولكن استقبال الفريق العامل كان إيجابياً. وفي حين أن بعض الدول الأعضاء ليست مقتنعة بضرورة إعداد صك جديد مكرس لكبار السن ودعت إلى توزيع القضايا ذات الصلة على آليات حقوق الإنسان القائمة، فإن غيرها تدعو إلى إعداد اتفاقية محددة تتعلق بحقوق كبار السن لأن صكوك حقوق الإنسان القائمة التي تذكر كبار السن بالتحديد قليلة، ولأن آليات حماية هذه الفئة مجزأة ولا تعالج القضايا البالغة الأهمية معالجة كافية. وتدعي هذه الدول أن هناك حاجة إلى تحسين مساءلة الدول وجهودها التنفيذية، وأن إعداد اتفاقية جديدة سيعيد تشكيل حماية المجتمع لكبار السن. ومن الضروري أن يشارك نطاق عريض من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الفريق العامل.

٥٩- وناقش كريم غزراوي، رئيس قسم الأفرقة والمساءلة، فرع الإجراءات الخاصة بمفوضية حقوق الإنسان، أعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق كبار السن، بما في ذلك إنشاء منصب الخبير المستقل المعني بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. وأشار إلى أنه في حين أن الخبير المستقل سيعمل خصيصاً في مجال حقوق كبار السن، فإن أصحاب الولايات الآخرين سيواصلون بحث شؤون كبار السن من منظورهم الخاص (أي من منظور الصحة أو الفقر المدقع)، وستظل هيئات المعاهدات تشارك أيضاً في هذا الأمر. ويستطيع الخبير المستقل أن يساعد في النهوض بالمعايير الدولية المتعلقة بكبار السن وأن يضع بين أهدافه (أ) تقييم القوانين القائمة، (ب) وتحري آراء أصحاب المصلحة، (ج) واعتماد منظور نوع الجنس/الإعاقة. واختتم السيد غزراوي كلمته بالإشارة إلى الموقع الشبكي الجديد للخبير المستقل وبدعوة المجتمع المدني إلى اغتنام الفرص لطرح قضايا كبار السن في جميع المنتديات ذات الصلة.

٦٠- وناقشت بريدجيت سليب، كبيرة مستشاري سياسات الحقوق في المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، آليات حقوق الإنسان وكيفية استخدام منظمات المجتمع الدولي لها في معالجة الانتهاكات المحتملة لحقوق كبار السن. وأشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل، وآلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان لم تتناول بانتظام قضايا كبار السن، تاركةً المجال مفتوحاً أمام التحسين. ورأت السيدة سليب أن الآليات والنصوص القائمة غير كافية لتوفير الحماية الكاملة لحقوق كبار السن، ودعت إلى وضع صك جديد. وذكرت أن من شأن هذا أن يشجع توحيد المعايير المتعلقة بحقوق كبار السن في جميع أنحاء العالم، مع معالجة التفاوتات الجغرافية في التمتع بهذه الحقوق، ومن شأنه أن يتيح الرصد من خلال هيئة متخصصة مكرسة لهذا الأمر. ودعت السيدة سليب إلى استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تلك القضايا.

٦١- وقدمت إريكا دار، كبيرة المستشارين في مكتب الشؤون الدولية برابطة المتقاعدين الأمريكية، وصفاً لتطور وعمل التحالف العالمي لحقوق كبار السن. وذكرت أن التحالف

أنشئ لتعزيز حقوق كبار السن وأصواتهم على الصعيد العالمي. وقالت إن التحالف يمثل الجهود التعاونية للعديد من المنظمات، وأنه يؤيد وضع صك ملزم قانوناً لتوحيد حقوق كبار السن في صك واحد. كما أنه ينسق جهود الدعوة المنسقة ويثقف كبار السن بحقوقهم. ويشارك التحالف مع الفريق العامل وغيره من الآليات ذات الصلة في ضمان معالجة قضايا كبار السن في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك جدول أعمال التنمية المستدامة.

٦٢- وفي الحوار اللاحق، قام ممثل كل من الرابطة الدولية لعلم الشيخوخة والمسنين، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية، والرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ، والرابطة المغربية، ورابطة الاتصال بالمسنين في أوغندا، والمنظمة الدولية لمرض فقدان الذاكرة (ألزهايمر)، والأرجنتين، واتحاد الوكالات الدولية للتنمية، ورابطة المحامين الدوليين، بالنظر في أساليب تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن في إطار منظومة حقوق الإنسان، بطرق منها إعداد صك جديد والمشاركة مع الآليات القائمة مثل الخبير المستقل والاستعراض الدوري الشامل. وأثار المتكلمون قضايا مثل تحسين جهود الدعوة باسم كبار السن، وتعزيز وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة، وإقامة التضامن بين الأجيال، وزيادة مشاركة كبار السن في المنتديات الدولية ذات الصلة، ومعالجة آثار النزاعات وتغير المناخ على حقوق كبار السن. وأُعرب عن القلق إزاء ضرورة اتخاذ إجراء في آسيا بسبب تسارع شيخوخة سكانها. وجرى التأكيد على الحاجة إلى زيادة المناقشة بين منظمات المجتمع المدني والدول. واعتُبر الفريق العامل منبراً ممكناً لتلك المشاركة.

٦٣- وأشارت السيدة دار في ملاحظاتها الختامية إلى أن رابطة المتقاعدين الأمريكية تشعر بالقلق إزاء أثر تغير المناخ على كبار السن، وأنها تقدم الدعم من خلال مؤسستها لكبار السن المتضررين من الكوارث الطبيعية. ورحبت بمشاركة الشباب في إقامة التضامن بين الأجيال كما حدث في اليوم الدولي لكبار السن، وسلطت الضوء على دور المجتمع الدولي كرائد للدفاع عن حقوق كبار السن. ولاحظت أن اهتمام الدول الأعضاء بهذه القضية في تزايد، وشجعت الدول والمنظمات غير الحكومية على العمل معاً وعبر المناطق على بناء توافق في الآراء. وشدد السيد غزراوي على عقد مناقشة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن بناء على التقرير المواضيعي السنوي لصاحب الولاية الجديد والزيارات القطرية ذات الصلة في كل دورة من الدورات التي يعقدها مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر. ويتيح هذا الفرصة لإثارة القضايا المحددة، كالممارسات التمييزية، التي تُكتشف على الصعيد الوطني. وأكدت السيدة لين ضرورة زيادة إبراز قضايا كبار السن، والدور الكبير الذي يجب أن يؤديه المجتمع المدني في هذا الشأن. ووصفت التقدم المحرز في بعض هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية من خلال تدخل الدول الأعضاء في مجالات منها على سبيل المثال حالة كبيرات السن، ولاحظت أن معظم التغيرات عززها ضغوط من منظمات المجتمع المدني.

كاف- الملاحظات الختامية المقدمة من المشاركين

٦٤- عند اختتام المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤، فتحت الرئيسة – المقررة الباب أمام أي مداخلات نهائية من المشاركين.

٦٥- أدلت السيدة سليب من المنظمة الدولية لمساعدة المسنين ببيان ختامي مشترك باسم أغلبية منظمات المجتمع المدني المشاركة. وذكرت أن المنظمات تؤكد أهمية معالجة جميع أشكال التمييز ضد كبار السن، وتحسين جمع البيانات المتعلقة بتجاربها وتحليل هذه البيانات. وتؤكد المنظمات أن المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤ أكد مرة أخرى الحاجة إلى اتفاقية جديدة بشأن حقوق كبار السن لمعالجة الثغرات القائمة في إطار حقوق الإنسان، وترفض الحجج الاقتصادية لعدم حماية هذه الحقوق. وتدعو المنظمات الدول الأعضاء إلى ضمان وفاء الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان لكبار السن بولايته، وقيام الخبير المستقل الجديد لمجلس حقوق الإنسان بالترويج للقضايا ذات الصلة وإجراء بحث مستفيض لها. وتدعو المنظمات إلى توسيع نطاق مشاركة كبار السن وإشراكهم في المنتديات وعمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة.

٦٦- وطلبت رابطة المحامين الدوليين أن يُدرج في التقرير الدعم الواسع لإعداد معاهدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، وضرورة إيلاء مجلس حقوق الإنسان عناية جادة لتوصيات المحفل الاجتماعي. كما دعت الرابطة الدول الأعضاء إلى الاهتمام بالتقدم الجاري إحرازه بشأن حقوق كبار السن في الهيئات الإقليمية مثل لجنة البلدان الأمريكية والنظام الأفريقي، واتباع هذين المثالين على الصعيد العالمي.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٧- عرضت الرئيسة – المقررة عندئذ موجزاً بالمداولات، والاستنتاجات، والتوصيات، يرد في الفرعين التاليين.

ألف- الاستنتاجات

٦٨- تضمن المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٤ مناقشة استغرقت ثلاثة أيام تبادلت خلالها الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة رؤاها بشأن احتياجات كبار السن، وما يواجهونه من تحديات، والعقبات التي تعترض ممارسة حقوقهم. واتفق جميع المشاركين على أنه يجب توفير المزيد من الحماية لحقوق كبار السن على الصعيدين الوطني والدولي. وبيّنت المداولات أن هذا الاحتياج سيزداد نمواً مع تغير التركيبة الديمغرافية للسكان عاكساً عمراً متوقعاً أطول للناس في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل تلك الظروف لا يكفي أن يعيش الناس مدة أطول، بل يجب أن تعيشوا أيضاً حياة أفضل.

٦٩- ومن الواضح بجلاء أن الآليات القائمة التي تكفل ممارسة كبار السن لجميع حقوقهم غير كافية، حيث لا يزال العديد منهم يعاني من الإهمال، وإساءة المعاملة، والاستبعاد الاجتماعي، والتمييز، والحرمان، والقولبة النمطية، والفقر، وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٧٠- وقد حددت المداولات عدم وجود حظر صريح للتمييز بسبب السن في معظم صكوك حقوق الإنسان بوصفه واحداً من العقبات التي تعترض ممارسة كبار السن لحقوقهم. وبالتالي، فالقضية تفتقر إلى الظهور والتماسك، ولا تشكل موضوعاً رئيسياً للاستعراض في الآليات الدولية على الرغم من أنها سبب أساسي للعديد من المشاكل والتحديات التي نوقشت في المحفل الاجتماعي.

٧١- وكان هذا العجز في إطار حقوق الإنسان واضحاً من جميع العروض والحوارات المتصلة بها، التي تناولت سلسلة من القضايا المترابطة ذات الأهمية الحاسمة لفهم ظروف العديد من كبار السن. وتشمل هذه الظروف الفقر، والتمييز في التوظيف، وعدم ملاءمة نظم الرعاية الطويلة الأجل، ووقوع انتهاكات للموافقة المستنيرة، وندرة الخدمات المقدمة إلى كبار السن الذين يعانون من العته وعدم كفايتها، وتقييد الاستقلالية واتخاذ القرارات، والتمييز بما فيه التمييز المتعدد ضد النساء وغيرهن، وانعدام التغطية بالمعاشات التقاعدية جزئياً أو كلياً، وإساءة المعاملة والإهمال، وجملة أمور أخرى. ويوجد العديد من كبار السن، ممن لم يُستبعدوا بسبب التمييز في التوظيف والمشاركة الاجتماعية، الذين هم أعضاء منتجون في المجتمع.

٧٢- وتناولت المناقشة التغييرات الوبائية التي اقترنت مع اتجاهات شيخوخة السكان. فارتفاع معدلات الأمراض الحادة والمزمنة والإعاقة المقترن مع محدودية الموارد البشرية والاقتصادية يسبب إجهاداً لنظم الرعاية الصحية والاجتماعية. واتفق المشاركون على أن الرعاية الطويلة الأجل حق أساسي لكبار السن، وأن عدم كفايتها أصبح مشكلة خطيرة.

٧٣- وأسفرت المناقشة طوال المحفل عن نداء، حظي بتوافق الآراء، بمعالجة عدم كفاية الحماية الموفرة لكبار السن عن طريق صك جديد ملزم قانوناً يؤكد تلك الحقوق ويوحدها، وبمواصلة رصد القضايا المتعلقة بكبار السن ودراستها وتحليلها.

باء- التوصيات

٧٤- يجب أن يسعى جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة إلى إعمال مبدأي المساواة وعدم التمييز فيما يتصل بالسن وبتنفيذ التزامات الدول الملموسة، بطرق منها وضع وتنفيذ

قوانين وسياسات قائمة على الحقوق باسم كبار السن. وعند القيام بذلك، يجب الاعتراف بأن جميع حقوق الإنسان متشابكة ومترابطة. ولا يمكن أن تتحقق ممارسة الحقوق المدنية والسياسية في غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعكس صحيح.

٧٥- عند المضي قدماً في هذا الاتجاه، يجب أن تشارك المنظمات والآليات الدولية مشاركة أكبر في النقاش المتعلق بالشيخوخة وحقوق كبار السن. وينبغي عدم اعتبار انتهاك هذه الحقوق مجرد إخفاق أخلاقي، وإنما أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، يسوّغ التقاضي.

٧٦- يستطيع كبار السن أن يسهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ويقومون بذلك بالفعل، حين لا يُمنعون عنه بسبب القوانين أو السياسات أو السلوكيات التمييزية. ويجب لذلك توفير الحماية لحقهم في القيام بذلك وتشجيعه.

٧٧- ثمة احتياج إلى تغيير في الإطار المفاهيمي لتمكين كبار السن من التمتع بحقوقهم بصرف النظر عما إذا كانوا قادرين على الإسهام في المجتمع من الناحية الاقتصادية أم لا. ويجب ألا يُعتبر إعمال الحقوق إنفاقاً عاماً بل استثماراً في مجتمع أكثر عدلاً يوفر نوعية حياة أفضل لكل فرد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاعتراف بالعديد من إسهامات كبار السن غير الاقتصادية في المجتمع، وينبغي تأكيدها كجزء من التزامنا الأدبي والقانوني بالإسهام في مجتمع ضميره حي ويشجع الشيخوخة النشطة وتمكين كبار السن. ولمشاركة كبار السن في اتخاذ القرارات التي توثر فيهم ولتشجيع اعتمادهم على الذات واستقلالهم في هذا الشأن أهمية حاسمة.

٧٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تبدأ العمل في صياغة صك ملزم قانوناً من صكوك حقوق الإنسان يمكنه تيسير الجهود الرامية إلى احترام حقوق كبار السن وحمايتها والوفاء بها. وينبغي أن يُسترشد في هذه الجهود بآليات محسنة لجمع البيانات، وبالمزيد من المناقشات والبحوث، وأن تشكل هذه هدفاً مستمراً للجهود الرامية إلى حماية حقوق كبار السن.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت

١- افتتاح الدورة.

٢- تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٤ المعنون: "المحفل الاجتماعي" بشأن موضوع "حقوق كبار السن، بما في ذلك الممارسات الفضلى في هذا الصدد".

٣- اختتام الدورة.

المرفق الثاني

[English/French/Spanish only]

List of participants

States Members of the Human Rights Council

Algeria, Argentina, Austria, Brazil, Chile, China, Cuba, France, Germany, India, Japan, Mexico, Russian Federation, Saudi Arabia, South Africa, United Kingdom, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam.

States Members of the United Nations represented by observers

Colombia, Ecuador, Greece, Guatemala, Iraq, Mali, Qatar, Slovenia, Spain, Sri Lanka, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Tunisia, Turkey, Uganda, Ukraine, Uruguay.

Non-Member States represented by observers

Holy See.

Intergovernmental organizations

Council of Europe.

United Nations

Economic Commission for Latin America and the Caribbean, United Nations Economic Commission for Europe, United Nations Environment Programme, United Nations Non-Governmental Liaison Service, United Nations Population Fund, United Nations Department of Economic and Social Affairs.

Specialized agencies and related organizations

International Labour Organization, International Telecommunication Union, World Health Organization.

Non-governmental organizations

Age International, Al-Hakim Foundation, American Association of Retired Persons, Association of Former International Civil Servants in New York, Association of World Citizens, Association Pour La Prevention de la Torture, Ariel Foundation International, Autistic Minority International, China Ngo Network for International Exchanges, CONGO Committee on Ageing, New York and Geneva, Conference of NGOs in Consultative Relationship with the United Nations, Congregation of our Lady of Charity of the Good Shepherd, Dominicans for Justice and Peace (Order of Preachers), Fédération des Agences Internationales pour le Dévelopement (AIDE-Fédération), Geneva for Human Rights-

Global Training NGO, Global Alliance for the Rights of Older People, International Association of Gerontology and Geriatrics, International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights, International Longevity Centre Global Alliance, International Human Rights Observer NGO (Pakistan), International-Lawyers.Org, La Compagnie des Filles de la Charité de Saint Vincent de Paul, Latter-day Saint Charities, Ligue Marocaine pour la Citoyenneté et les Droits de l'Homme, Law Association for Asia and the Pacific, Miraísmo Internacional, Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples, National Alliance of Women's Organizations, Older Women's Network, Europe, Organisation Camerounaise de Promotion de la Coopération Economique Internationale, Organisation of Islamic Cooperation, Red Cross of Serbia, St. Maarten Seniors and Pensioners Association, Solidarité pour un Monde Meilleur, Sovereign Military Order of Malta, VIVAT International, World Future Council, World Network of Users and Survivors of Psychiatry.

National human rights institutions

Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights.

National ministries and departments

Federal Ministry of Labour, Social Affairs and Consumer Protection, Austria; Ministry of Social Development, Argentina.

Academic institutions

Université de Genève, University of East Anglia.

Independent experts and activists

Maryam Al-Ansari, director, Research and Development Department, Qatar Foundation for Elderly People Care; Abdessadek Atlas, AIDE-Fédération (Geneva); Svetlana Bashtovenko, president, Resource Centre for the Elderly (Kyrgyzstan); Erica Dhar, Senior Adviser, American Association of Retired Persons (United States of America); Odile Frank, representative, Global Coalition for Social Protection Floors (France); Nena Georgantzi, legal officer, AGE Platform Europe (Greece); Sooyoun Han, founding member, Care Rights (Republic of Korea); Raymond Jessurun, representative, Alzheimer's Disease International, Central Latinoamericana y del Caribe de Trabajadores Jubilados, Pensionados y Adultos Mayores and the Coordinación Regional de Organismos de la Sociedad Civil de América Latina y el Caribe sobre Envejecimiento y Vejez (St. Maarten); Matthias Kloth, Council of Europe; Maude Luherne, AGE Platform Europe (France); Claudia Mahler, German Institute for Human Rights; Marlene Marquez Herrera, member, executive board, Coordinación Regional de Organismos de la Sociedad Civil sobre Envejecimiento (Colombia); David Obot, Chairman, Uganda Reach the Aged Association; Silvia Perel-Levin, representative, International Network for the Prevention of Elder Abuse, International Longevity Centre Global Alliance (Switzerland); Jorge Plano, member, Executive Board, Coordinación Regional de Organismos de la Sociedad Civil sobre Envejecimiento (Argentina); Bridget Sleap, Senior Rights Policy Adviser, HelpAge International; Susan Somers, Secretary General, International Network for the Prevention of Elder Abuse; Astrid Stuckelberger, lecturer, Institute of Global Health, University of Geneva; Abdelaziz Zguiouar, representative, AIDE-Fédération (Morocco).